الفصل الثامن

خلاصة ونتائج

« ان الموضوع .. خطير بالنسبة للعالم لأنه يتأثر بالأهواء السياسية وتقف فى طريقه « البواعث الخفية » (١)

تشير هذه الكلمات فى السياق الاصلى الى جغرافية الحدود ، الا أنها تنطبق بنفس القوة على الموضوع الأعم : الجغرافيا السياسية . وهى تدل على ضرورة « الموضوعية » فى كل أفرعها ولا تخلى من المسئولية الجغرافى السياسى الذى يراعى بدون تحيز تلك العناصر الموضوعية الموجودة فى تكوين كل الدول . وهى العناصر التى قد تنشأ بل تنشأ فعلا عن جهل البشرية وتقاليدها وضعفها الخلقى والسياسى الفطرى ــ تنشأ عن كل هذه أو أحدها . وهناك جغرافى فرنسى مشهور آخر ، بعد أن بحث الآراء الاساسية للجغرافيا السياسية الالمانية بما فيها الفكرة القائلة بأن الدولة نظام عضوى وكائن عاقل مثل الانسان له حياة ونفس ، كتب يقول :

« ان هذا التشبيه يهدم الجغرافيا السياسية من أساسها لأن الدولة ، كما يدل تعريفها ، ليست انسانا بل مجموعة من الناس الذين ليست قوانين البقاء سهلة بالنسبة لهم لأنها تتحدد كلها مرة واحدة عن طريق الموقع الجغرافى ونوع الاقتصاد والحضارة ، وعن طريق العلاقات الماضية والحاضرة بالمجموعات المجاورة » (٢)

ان قوانين بقاء الكائنات البشرية هذه نوع قائم بذاته . فانها تتعلق بالبيئة الطبيعية التى يعيش فيها الانسان ــ ولا شك فى هذا ــ الا أن

(١) A. Siegfried ا٠سيجفريد فى مقدمة كتاب : «La Géographie des Frontières» « جغرافية الحدود » لمؤلفه G. Ancel ج٠انسل والصادر فى باريس سنه ١٩٣٨.

(٢) ص ٢٤ من كتاب A. Demangeon ــ ا ٠ ديمانجيون سالفه الذكر

البيئات كثيرة الانواع . ولا يستتبع هذا بالضرورة أن تتشابه مجموعات الناس فى تكيفها وفق بيئاتها حتى لو كانت الارض التى يسكنونها متشابهة اذ أن هناك قوانين بيولوجية معينة تطبق عاما ــ فاذا امتنع الانسان عن الأكل مات بلا شك ، واذا كانت تنقص غذاءه الكميات الملائمة من العناصر الاساسية بدرجة خطيرة فانه لن يستمتع بصحة جيدة ــ ولكن لم يكتشف أحد مثل هذه القوانين المعروفة ، والواضحة التعريف ويطبقها على العلاقات بين الدول

ان كل دولة قانون لنفسها الى حد كبير جدا ، لأن شعب كل دولة يسعى دائما الى تكييف أساليب حياته وفق الظروف التى بينها «ديمانجيون» . وهذا هو السبب فى أن العالم ، بالرغم من وحدته الطبيعية ككوكب سيار، منقسم الى عدد كبير من الوحدات السياسية . وبالرغم من جهود المشرفين فى وضع وتنظيم « القانون الدولى » ، لا تصادف نتائج هذه الجهود قبولا عالميا بعد . ومع أن دولا كثيرة تشترك فى اتفاقات دولية كثيرة ، ولكن ما لم يكن هناك قبول عالمى « لسيادة القانون » على أساس متفق عليه عموما فان العلاقات الدولية تكيفها الحلول الوسط التى تعرب عن نفسها فى المساومات السياسية . هذا هو العامل الحيوى فى الشئون العالمية الحاضرة . والجغرافى السياسى مضطر الى الاعتراف بوجودها ، لأنها تقرر أكثر من أى عامل آخر بمفرده كلا من العلاقات بين الدول ، والى حد أقل ، تنظيمها الداخلى . ومع أن السلم قد يكون واحدا لا يتجزأ ، ولكن العالم مقسم الى أقسام كثيرة سياسيا واقتصاديا ، ويمكن أن نضيف الى ذلك أنه منقسم على ذاته . وهذه التجزئة السياسية للكل الطبيعى المتحد شذوذ عظيم فى الشئون العالمية ، ولكن يبدو أن هذا قد غاب عن نظر الناس . فانه « حقيقة » لاشك فيها بالنسبة لرجل الجغرافيا السياسية الذى يرى رد فعلها يؤثر على رسم السياسة بطرق مباشرة وغير مباشرة

ان القوى المؤثرة معقدة وغير ملموسة لدرجة أنه لايمكن تحويلها الى قوانين ثابتة. وهناك اجراءات عامة معينة بين مجموعات من الدول ، ولكن

هذه الاجراءات سيئة التحديد وتنشأ عادة لا عن ظروف موضوعية بل ذاتية . لهذا لايمكن أن يكون أى فرع من الدراسة يختص مبدئيا بالدول وعلاقاتها علما صحيحا ، لأن أساليب بحث الشئون الدولية والمحلية لايمكن أن تقارن بأساليب المعمل العلمى ، كما أن مشكلات العلاقات بين الدول لايمكن معالجتها فى غرفة التشريح ، ولا بتبويبها تبويبا منظما . لذلك كان كثير من الاسلوب العلمى للجغرافيا السياسية ذا طابع تجريبى . فحيث لايوجد الترتيب لايمكن لأى مقدار من الفحص العلمى أن يوجده ، غير أنه باستخدام التحليل والتركيب ، وهما يمثلان الأساليب الجغرافية الحديثة ، يمكن اظهار طبيعة الاضطراب العالمى . ويبدو أن هذا هو الشرط الاول لاقامة نظام عالمى

ان الدولة تمثل نتائج الجهود البشرية لتحويل الفوضى الى نظام فى منطقة محدودة . ولقد كان « ديمانجيون » على حق حين قال ان كثيرين من الكتاب يبالغون فى ذكر ما « للأحوال الطبيعية » من أثر على التكوين السياسى ، ويقللون من شأن مساهمة الانسان نفسه . فان أمكنة اقامة المجتمعات تظل ثابتة نسبيا . واما الانسان فهو العنصر الديناميكى . فهو مسئول مبدئيا عن التغييرات التى نوهنا بأهميتها فى الفصول السابقة ، ومن أهم أعمال الانسان العظيمة ذلك المجهود المتواصل الذى بذله ليوسع دائرة النظام ، مع أن البواعث لم تكن خالية من حب الاثرة ، والاساليب قلما كانت فوق مستوى اللوم . فما أكثر ما سعى الى استخدام القوة لاخضاع الشعوب التى لم يكن تنظيمها كافيا لمقاومة الحكام العتيدين بنجاح . كما أن امبريالية كثير من الدول لم تكن ، وليست الآن فوق مستوى النقد على الاساس الانسانى . غير أن أحدا لاينكر أنه كان هناك تقدم عن طريق توسيع دائرة النظام ، بالرغم من النكبتين اللتين هزتا كيان العالم فى جيل واحد لعودته الى حالة البربرية

وانه لمن الاهمية بمكان عظيم أنه قد بذلت محاولات فى القرن العشرين لأول مرة فى التاريخ لوضع نظام عالمى وتوطيد أركانه . غير أنه يمكن

استبعاد اثنتين من هذه المحاولات باعتبارهما جهودا أسيء تقديرها لفرض الفتح العسكرى على العالم . وأما قيمتهما الرئيسية للخير البشرى فهى أنهما كانتا السبب المباشر فى ايقاظ وعى البشرية الى أن نظاما عالميا جديدا ليس أمرا مرغوبا فيه فحسب بل ضروريا أيضا . وهذه اليقظة مظهر جديد للشئون العالمية ، فانها تتضمن وعيا سياسيا متزايدا ، وتبرر بعض الأمل فى أن التناسق قد يخرج من التنافر القائم

أما أسباب فشل عصبة الأمم باعتبارها المحاولة الاولى لخلق نظام عالمى موحد بالاتفاق فليس من السهل تقديرها ، ولكننا يجب ألا ننسى أن كثيرا من أنواع نشاطها ، مثل الاهتمام ببعض الاقليات القومية ، ظهر نجاحها كخطوة الى الامام فى العلاقات الدولية . ثم تبعتها منظمة الامم المتحدة فورثت عنها نتائج هذه الأعمال القيمة ، ولكنها وجدت نفسها فى مواجهة نفس نوع العقبات التى أعاقت عمل عصبة الامم . وأخطر هذه العقبات جميعا ، لأنها تقف سدا منيعا ، هى تلك التى تنشأ عن وجود دول مستقلة لا ترضى بأن تضحى بشيء من سلطات سيادتها . ومهمة منظمة الامم المتحدة ، محولة الى أبسط جوهرياتها ، ايجاد خطة للعمل على حل النزاع بين المصالح القومية والمصالح العالمية عامة . وقد اضطلع أعضاء الجمعية وأعضاء هيئاتها التابعة لها بأعظم تجربة فى التنظيم عرفت حتى الآن . وستؤثر قراراتهم فى خير الانسانية فى كل العالم قاطبة . ولهذا السبب يتحتم أن تكون كل المعلومات الممكنة تحت تصرفهم . وما تكييف الناس لأنفسهم وفق بيئاتهم الطبيعية داخل أراضى دولهم ، وكذلك العلاقات التى تربط بينهم ، بأقل أفرع تلك المعرفة أهمية بأية حال ..

وهذا يمثل الاسهام الذى يمكن للجغرافيا السياسية أن تسهم به فى نشوء نظام عالمى جديد . ومما يتضح للعيان أيضا أن تلك « الاهواء السياسية » و « البواعث الخفية » تعجل بحدوث المصادمات فى مناقشات

منظمة الامم المتحدة (١) ، وهى المناقشات التى تتميز بها السياسة المحلية والدولية . ورجل الجغرافيا السياسية يهتم بالحقائق الجغرافية ، « بحالة المكان » ، بنمط وشكل الدول وأساليب الحياة فيها ، وكل هذه عوامل متأصلة تأصلا عميقا فى الوجود الانسانى . وهدف رجل الجغرافيا السياسية البحث فى ظروف المعيشة هذه ، وتقديرها ، ولكنه قد يزعم بحق أن المعرفة الناتجة عن أبحاثه لها قيمتها فى الوصول الى نتائج تتعلق بطبيعة النظام والوحدة العالميين

لقد كان التوسع فى الماضى ، سواء أكان بمساعدة القوة المسلحة أم بغيرها هو الاجراء الطبيعى المتبع فى السعى لتصحيح أنماط غير متناسقة من الناس والاشياء . ولقد شاهد القرن العشرون تجارب موجهة الى ايجاد طريق جديد يحقق التناسق فى العالم . وهذه التجارب تقوم على أساس احلال التعاون العام محل التوسع الاقليمى من جانب واحد ، ولكن يجدر بنا أن نبين هنا أن التناسق لايمكن أن ينشأ بين كمّين غير معلومين . وكما أبان الاستاذ تيلور «Taylor» بقوة فى اجتماع الجمعية البريطانية لتقدم العلوم المنعقد فى « دندى » ، « ان التقدير الصحيح لجغرافية الولايات المتحدة وجغرافية الاتحاد السوفييتى يصبح له من الاهمية ما لفهم مذهبيهما السياسيين فهما صحيحا » (٢) . ومما يزيد الحجة قوة أن الدولتين المذكورتين هما بلا مراء أقوى دولتين أثرا فى العالم ، ولكن الالمام بالاساس الجغرافى لتكوين كل الدول يعد من الشروط الجوهرية لبناء نظام جديد

وترتكز المطالبة بالمزيد من المعرفة الجغرافية على الاعتبارات التالية . ان كل الدول تمثل المساعى المنظمة لشعوبها لتكيف أنواع نشاطها وفق الاحوال الطبيعية لبيئاتها . وهذه البيئات عظيمة التنوع ، وأنواعها المتشابهة لا تثير بالضرورة استجابات متشابهة ، كما أن العلاقات بين

---

(١) ان تغيير الاسم أمر له دلالته . فكلمة « منظمة » تعنى نظاما عالميا قائما على ترابط وثيق . لقد كان هناك عصب أمم كثيرة ولكن الدول الاعضاء المشتركة فيها كانت تحتفظ دائما بالاستقلال فى التصرف

(٢) نشر بجريدة « التايمز » The Times بتاريخ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٤٧.

البيئات الطبيعية وسكانها لا تظل ثابتة بل تتغير من وقت الى آخر . والنتيجة أن سطح الارض تشغله أنواع مختلفة من المجتمعات كل منها له مميزاته ومصالحه الخاصة ، ولكننا اذا أطرحنا جانبا أى نظريات جامدة عن الحتمية الجغرافية أو مجرد الاحتمال وجدنا علاقة وثيقة بين كل مجتمع واقليمه . وللأسباب التى تناولناها بالشرح فى الفصول السابقة أضحت الاجزاء الصالحة للسكنى من الكرة الارضية فى الوقت الحاضر تضمها دول كلها على صلة بعضها ببعض ، أحيانا عن طريق الجوار المباشر وأحيانا عن طريق تشابك المصالح

هناك ، اذن ، مجتمع عالمى بالمعنى الصحيح جدا ، ولكن بسبب القوة المركزية الطاردة الهائلة لروح الانفصال القومية لم يكن ذلك المجتمع قادرا أن يتخذ شكل دولة عالمية بما لها من صفات النظام العام للحكم ، والقانون، والتنظيم الاقتصادى .. وكل دولة تكون جزءا من هذا المجتمع العالمى ، ولكن ليس فى نظام وضع فى صيغته القانونية بل كمنشأة قائمة . وتدل التقديرات الدقيقة لجغرافية كل من هذه الدول المنفصلة على خطأ محاولة فرض التشابه على هذه الوحدات المنفصلة . ذلك أن المثل الاعلى هو الوحدة مع التنوع ، والنظام دون تشابه عقيم جامد هو « الوسيط الكيميائى » فى العملية التركيبية للتكامل العالمى . ولكن التركيب يجب أن يسبقه التحليل . وما من خطة واحدة للبحث بقادرة أن تمدنا بكل الاجابات عن كل الأسئلة التى تثار ، ولكن رجل الجغرافيا السياسية باتجاهه وأساليبه التخصصية يجعل اسهامه فى هذا المجال جديرا بالاعتبار

وقد اخترنا من بين الأمثلة الكثيرة الموجودة ثلاثة قد تلقى ضوءا على اهتمامات الجغرافيين السياسيين وأساليبهم فى دراسة المشكلات العالمية . أما المثل الأول ، فهو أن الجغرافى الصحيح ــ مثله مثل الجندى الصحيح ــ تنمو فيه قوة ملاحظة لما يدور حوله « فى أية دولة » . وهو اما أن يوجه اهتمامه الى التضاريس واما أن يكون من الداعين الى دراسة الفرع الذى يتناوله هذا الكتاب . وفى هذه الحالة يشمل مدى نظره مناطق أكبر

ويعتبر هو سطح الكرة الارضية موطن الوحدات السياسية . واذا استطاع أن يوسع دائرة نظره بالاسفار الطويلة فانه سيلاحظ أن « المظاهر الثقافية » تطرأ عليها تعديلات من عمل الانسان ، وان نمط استخدام الارض مثلا قد يتغير فجأة كما هو المشاهد عند عبور خط حدود عام ١٩٣٩ بين بولنده وروسيا

وما هذا الا واحد من تغييرات كثيرة تلازم عبور الحدود القومية التى تلخص الفوارق الطبيعية بين الدول المتاخمة .. وحيث تبرز الفوارق بين الظروف عامة على جانبى حد سياسي فاصل فهناك ينتظر وجود التوتر . ولذلك تصبح الاطراف المتاخمة لدول متغايرة ، ولكنها متجاورة مناطق توتر . وهذه المناطق هى المناطق الحدية بالمعنى الجغرافى . وقد تطمع فيها الدول ذات المصالح لأسباب استراتيجية أو عنصرية أو اقتصادية بحتة . وكان التصرف فيها يسوى فى الماضى بالحرب وأما اليوم فهى موضوع مناقشات فى المؤتمرات الدولية . فسيليزيا العليا (١) والالزاس (٢) والاقليم اليوليانى عند رأس البحر الادرياتيكى (٣) أمثلة حقيقية على سوء التوفيق بين الدول . والجغرافى السياسى ، اذ يعلم بوجود العلة يبحث عن الاعراض . وعن طريق دراسته فى المكتبات وأبحاثه الميدانية يحلل كل نواحى الحالة ، ويحاول أن يكشف أسباب وجود العلة كقرحة تنتشر فى المجتمع السياسى

على أنه من سوء الحظ ، لم يتجمع عدد كاف من تواريخ حالات هذا النوع .. ولكن الجغرافيا السياسية موضوع حديث . وحتى تكون لها قيمتها يجب أن تكون أبحاث كهذه طويلة ومفصلة وموضوعية . ومما يبرر

---

(١) مقال R. Hartohorne ر.هارتشورن عن الجغرافيا والحدود السياسية فى سيليزيا العليا Geography and Political Boundaries in Upper Sielsia نشر فى « الكتاب السنوى للجمعية الامريكية للجغرافيين Annals of the American Association of Geographers مجلد ٢٣ سنة ١٩٢٣

(٢) انظر الفصلين الثالث والرابع من «Manuel Géographique de Politique Européenne» الكتيب الجغرافى للسياسة الاوربية تاليف J. Ancel ج.انسل الصادر فى باريس سنة ١٩٤٠

(٣) The Italo-Yugoslav Boundary « الحدود الايطالية اليوغسلافية » لمؤلفه A. E. Moodie ا.ا.مودى والصادر بلندن سنة ١٩٤٥

هذه الأبحاث ما كتبه أحد كبار الجغرافيين الأمريكيين ، اذ قال : « هناك مجال واسع فى الخدمة العامة أمام أولئك الذين يبرزون فى جغرافية العالم السياسية . فعليهم أن يقوموا بدراسات ميدانية مستفيضة بالتعاون مع المؤرخين والاقتصاديين فى كل من مناطق الخطر . ذلك أن تفهما أفضل للأسباب التى قد تعجل بحدوث المتاعب سيساعد كثيرا على ازالة خطر تلك الاضطرابات » (١)

أما المثل الثانى ، فمن نوع آخر .. لقد استعملنا كلمة « نمط » كثيرا فى هذه الصفحات ، ويجب أن نسلم بأنه كثيرا ما تكون الانماط التى يذكرها الجغرافى السياسى مثل ألغاز الصور تنقصها بعض أجزائها . ومع ذلك فهو يتقن ــ ويشترك معه فى هذا اخوانه الجغرافيون ــ استخدام وسائل رسم الخرائط التى بها يشكل أنماطه ، على ما قد يكون بها من نقص ؛ فى خرائط ورسوم يخدم رسمها غرضين : أولهما ، أن المعلومات المبينة فى صورة خريطة يسهل فهمها واستيعابها داخل مدى الادراك والاستيعاب بطريقة أيسر كثيرا مما لو كانت مجرد أرقام تسرد أو وصف يسهب . أضف الى ذلك أن مقارنة المناطق بعضها ببعض تكون أيسر ، وتوزيع السكان ، ووسائل النقل والعوامل التى تنشأ عنها النقط المركزية تبين بدقة أكثر ووضوح أعظم بالخرائط منها بأية وسيلة أخرى . ومن الناحية الاخرى ان اختيار المعلومات التى تبين على الخريطة والتجارب التى تجرى لاختبار ملاءمتها كثيرا ما تظهر علاقات نسبية كان يمكن اغفالها لولا بروزها فى الخرائط . والطريقة البسيطة لتتبع المظاهر المتعددة لمنطقة ما ، الواحد فوق الآخر ، معروفة جيد المعرفة ، وكثيرا ما تكون مفاتيح لتفهم علاقات كان يمكن ألا تسترعى النظر . وسواء خدم صنع الخرائط هذا الغرض أو ذاك فانها من أعظم وسائل الجغرافيا السياسية قيمة . وقد نلفت النظر عرضا الى انتاج الأطالس القومية بكلمة أسف لأن بريطانيا ليس لديها

---

(١) مقال للكاتب W. W. Atwood و.و.آتوود بعنوان : The Increasing Significance of Geographical « الاهمية المتزايدة للاحوال الجغرافية فى نمو الدول » نشر فى الكتاب السنوى لجمعية الجغرافيين الامريكية بنيويورك Conditions in the Growth of Nation States ص ١٤ من المجلد ٢٥ لسنة ١٩٣٥.

حتى الآن الا مبادىء هذه البيانات ، ونلفته كذلك الى أهميـة خرائط المسح القومى الرسمى للدراسات المستفيضة ..

لقد قيل كثيرا ان الاحصاءات يمكن عملها للبرهنة على أى شىء ، وان الخرائط يمكن رسمها للتمثيل على أى شىء . ومما لاشك فيه أن بعض الأمثلة بالخرائط التى رسمها جغرافيو ألمانيـا السياسيون ، مع اتخاذها شكل الخرائط ، كانت تشويها فظيعا لحقـائق معروفة . فكل الخرائط باستثناء الخرائط ذات أكبر مقياس ، وقل أن تكون لهذه قيمـة كبرى للجغرافيا السياسية لأنها تمثل مناطق صغيرة ، كل الخرائط تجنح الى التعميم والتبسيط الزائد عن الحد ، ولهذا يحتمل أنها تمسخ الحقائق ، ولكن اذا أدركت أوجه النقص هذه وروعيت أعظم دقة ممكنة فى رسمها كانت وسيلة ممتازة . وليس بالأمر القليل الاهمية أن المصالح الحكومية ومراكز الرياسة العسكرية يزداد باستمرار ادراكها لأهمية الخرائط

أما المثل الثالث على اهتمام الجغرافيين السياسيين ، فنجده فى العلاقات بين الشعوب « المتأخرة » وشـعوب أوربا أو الشعوب ذات الاصـل الاوربى ، نظرا لأن هذه العلاقات تحددها اعتبارات سياسية . لقد كانت المستعمرات والبلاد التابعة تعتبر فى المـاضى ذيولا للدول الاستعمارية التى كان هدفها الرئيسى استغلال الاقاليم التابعة لها ، واستغلال شعوبها ومواردها لمصالح المستعمرين فى البلد الأم . وأما الميزات التى يجنيها الشعب التابع فكانت أمورا عرضيـة فى عملية الاستغلال وبخاصة اذا كانت تلك البلاد تقع فى العروض المدارية التى كان سكانها يعتبرون متأخرين وفى مرتبة أدنى من غيرهم . ومن ثم كانت التفرقة بين «البيض» و «الملونين» التى كانت تسيطر على السياسة الاستعمارية الأولى ولا تزال حية فى التفرقة العنصرية التى نراها بين الجانبين والتى كثيرا ما كانت تشجعها الأغراض الاستعمارية

وفى المناطق التى كانت ادارتها فى أيدى عدد قليل نسبيا من الاداريين والمشرفين الذين كانت سلطتهم ترتكز على الافتراض الضمنى لتفوقهم

فربما كانت هنـاك أسباب اجتماعية وغير اجتماعية لمعارضـة معـاملة « الأهالى » على قدم المساواة . وكانت النتيجة أن الفكرة الأسـاسـية للحكم الاوتقراطى التى تمسكت بها جماعة الاقلية غرست فى المستعمرات مع التعديل بأن الطبقة الحاكمة كانت من أصـل أجنبى ، وكان التبرير المـألوف لهذا التصرف أن الوطنيين غير أكفاء ولا قدرة لهم على حكم أنفسهم . وكان هذا الرأى الساذج نوعا ما مبنيا على افتراض أن أسلوب الحياة الاوربى أحسن صورة للتنظيم ، أو بتعبير أدق ، أن مستويات وأساليب الحياة فى الدولة المستعمرة أحسن ما يلائم أى جزء من أجزاء العالم يكون من المناسب تطبيقها فيه . وقد أغفل هؤلاء أن المجتمعـات الوطنية قد تطورت فى تكيفها وفق ظروف البيئة التى تختلف كثيرا عن ظروف أوطان حكامهم

على أن هـذا النقد لا ينفى عظمة المساهمة الأوربية فى توفير الخير المادى (١) للبشرية ، وكذلك فى المدنيـة عامة فى واقع الأمر . ويجمل اندريه سيجفريد ما انتهى اليه بعد أن زار عدة قارات فى العبارة التالية :

« ان عبـقرية الغرب ـ أوربا وأمريكا الشمالية ـ هى معنى الادارة العظيمة بما تشمل من حسن ادراك للأمور وتنظيم واضطلاع بمشروعات كبرى تتعدى بتنفيذها المصلحة الخاصة بل حتى المصلحة القومية . هذا اذن هو الأمر الذى عجز كثيرون من أصل أوربى ولا من الاوربيين أنفسهم أن يبرهنوا على جدارتهم به »

ان حكمه هذا حكم سليم ، ومن المحتمل أن هذه المشروعات الكبرى مثل قناتى السويس وبنما اللتين توصـلان بين المحيطات ما كان يمكن لشـعوب أخرى أن تحققهـا . ولكننا لايمكن أن نزعم ان السياسـة والمشروعات الاستعمارية كانت توجه مبدئيا الى مصالح شعوب البـلاد التابعة بالغا ما بلغت الفائدة العرضية التى يمكن أن يكونوا قد استمدوها

(١) هذا من وجهة نظر مؤلف هذا الكتـاب وهو انجليزى وهو رأى لا يقره الوعى الحاضر للشعوب التى انفتحت أعينها على مسـاوىء الاستعمار واستغلاله لخيرات البلاد المستعمرة « المترجم »

مسها . والأمثلة على أن مصالح تلك الشعوب تأتى فى المرتبة الثانية ، نجدها مثلا فى سياسة قمع الأهالى التى يسير عليها اتحاد جنوب افريقيا ، والاحتفاظ بأخصب الأراضى للبيض فى أجزاء أخرى من افريقيا ، وهذه الأمثلة هى من بقايا الفكرة التى كانت سائدة قبل بأن « الأهالى » يجب أن يشغلوا مراكز « محطبى حطب ومستقى ماء » خدمة لمصالح حكامهم البيض

غير أن اثنتين من الدول الاستعمارية أدخلتا تعديلات على هذا التصرف . فطبقت بريطانيا مبدأ الحكم غير المباشر فى أجزاء كثيرة من امبراطوريتها ، وأما فرنسا التى تتبع سياسة مختلفة فمنحت القومية الفرنسية بميزاتها والتزاماتها لشعوب مستعمراتها ، ولكن العلاقات بين البيض والملونين ــ مع ملاحظة أن الملونين يكونون غالبية سكان العالم ــ ظلت حتى نهاية الحرب العالمية الاولى تسيطر عليها الهوة التى تمثل الفوارق المتضمنة فى تفوق البيض وانحطاط الملونين . وباعلان مبادىء ولسن الخاصة بحق تقرير المصير فى المؤتمرات الدولية التى عقدت بين عامى ١٩١٨ ، ١٩٢٠ ، حرك منح الحرية السياسية للشعوب ، التى كانت خاضعة قبل لامبراطورية هابسبورج ومناطق أخرى ، الرغبة فى الحصول على حقوق مماثلة فى نفوس بعض الشعوب الملونة فى الامبراطورية البريطانية وغيرها .

ومما يدل على حدوث تغيير فى النظرة العامة الأخذ بنظام الانتداب الذى كان القصد منه ، اسميا على الأقل ، منع الدولة المنتدبة من استيعاب الاقليم الموضوع تحت الانتداب وابقائه أمانة فى عنقها حتى يبدى شعبه الدليل على قدرته على ادارة شئونه الخاصة . وأما تطبيق فكرة الوصاية فتنوعت نتائجه التى كان بعضها يغاير رغبات الداعين اليها ، ولكنها وضعت الأساس لعلاقة جديدة وجدت أحدث تعبير عنها فى تكوين مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة ، والذى يتكون من ممثلين بنسب متساوية من كل من دول الوصاية والدول التى لا وصاية لها . وفى وقت

كتابة هذا الكتاب كانت العراق وشرق الاردن وسوريا ولبنان قد حصلت على الاستقلال ، كما أصبحت كل من الهند وباكستان عضوا فى « الدومنيون » . وتجرى المفاوضات لاتخاذ تدبير مماثل مع بورما . وفى سيلان صدر مؤخرا دستور به آراء ثاقبة . أما الاتحاد السوفييتى فهو بالاسم اتحاد سياسى بين جمهوريات يقال انها مستقلة استقلالا ذاتيا وتشجع فيها الثقافات الاقليمية المتنوعة . أما المسائل الاقتصادية والاستراتيجية فمنسقة فى نظام مخطط شامل لا توجهه الحكومة المركزية فى موسكو فحسب بل تفرضه فرضا

فلا يمكن أن يكون هناك شك اذن فى أن الشعوب المتأخرة قد أحرزت تقدما عظيما نحو الحكم الذاتى . ونتيجة ذلك أن فكرة انحطاطها فى طريقها الى التغير ، ويعزى ذلك الى تراكم المعلومات عن الظروف التى يعيشون تحتها . فالدراسات التى قام بها اللورد هيلى Hailey عن افريقيا والتقارير الرسمية الحكومية بما فيها التعدادات ، وأبحاث الجغرافيين وعلماء التاريخ الطبيعى والجيولوجيين الروس وغيرهم فى آسيا السوفييتية ، قد أمدت العالم بالمعلومات الأساسية التى دونها لايمكن اقامة النظم السياسية بنجاح الا ربما باستخدام القوة العسكرية . وقد قام الجغرافيون السياسيون ، بهذه الصفة ، بقليل من هذا العمل ، ولكن مادة الموضوع التى تتجمع بسرعة تضع أسسا متزايدة القيمة لتقديراتهم للشئون العالمية وبخاصة للعلاقات بين الشعوب المتقدمة والمتأخرة

هذه الأمثلة الثلاثة التى تشمل تحليل الظروف البشرية والطبيعية التى تقوم عليها العلاقات بين مجموعات من الناس ، وادراك وجود مناطق خطر حيث التعديلات السيئة لم تصحح بعد ، والتمثيل الخريطى لنتائج هذه الدراسات تدل على بعض العناصر الرئيسية فى ميدان بحث الجغرافى السياسى فى الشئون الدولية . على أن نواحى كثيرة للمشكلات التى تكمن فى النمط السياسى العالمى فوق مقدوره . فمثلا تفاصيل شئون المذاهب السياسية والمسائل التكنولوجية والقضائية تقع خارج نطاق

بحثه. كما أنه لايهدف الى وضع مشروعات رنانة بقصد الفتح العسكرى. ومن الناحيـة الأخرى يرى أن الشئون الدولية هى بالضرورة نتائج العلاقات بين الدول تعرض على المسرح الاقليمى ، وستظل هكذا بينما العالم مقسم الى وحدات سياسية كثيرة مستقلة استقلالا تاما . ومن ثم كان اهتمامه أيضا بالشئون الداخلية ، ومصادر القوى المنماة والمحتملة ، والنظام السياسى وأساليب حياة الدول الفردية حيث انها تحدد العلاقات المتبادلة بينها الى حد كبير جدا

لقد ظلت معظم المجتمعات ، أيا كان شكل تنظيمهـا ، أجيـالا طوالا وحدات اقتصادية واجتماعية مكتفية اكتفاء ذاتيا . وكانت التجارة بينها فى سلع الكماليات . واذا انقطع التبادل التجارى بينها لسبب من الأسباب استطاعت تلك المجتمعات البقاء دون أن تعانى الغالبية العظمى من أعضائها مشقة زائدة . وبمجىء الثورة الصناعية وما صـاحبها من تحسينات فى القدرة على الانتاج وفى المواصلات ، انقضى ذلك الطور الأول . فمنـذ مطلع القرن التاسع عشر ، اذن ، لم تصبح الدول ذات تنظيم عال داخليا فحسب ، بل أصبحت أيضا أكثر اعتمادا بعضها على بعض من الناحيـة الاقتصادية . وخلال تلك المدة حازت بريطانيا وفرنسا ميزات عظيمة القدر بسبب موقعهما الجغرافى ، وبدئهما فى عمليات التدعيم الداخلى فى وقت مبكر

على انه كان من المحتم أن تتطور الدول الاخرى بطرق مماثلة تقريبا لتكون منافسة لهما ، فحطم التنافس الآمال فى نجاح سياسة العزلة لأن مصالح الدول المتنافسة أصبحت منتشرة فى كل أنحاء العالم . ومع ذلك حاولت كل دول القرن العشرين أن تحمى مصالحها الفردية باقامة الحواجز ضد بعضها البعض . فأصبحت الحدود الدولية أكثر من أى وقت مضى خطوط عدوان كثيرا ما تقام فيها الاستحكامات المتينة . ولكن ربما كانت الحواجز الجمركية التى أقامتها كل دولة لحماية اقتصادها الداخلى أهم من ذلك ، اذ احتدم الصدام ، الذى كان ينمو نموا مطردا ، بين المصالح

القومية والدولية . وقد أزالت الحربان العالميتان الحواجز مؤقتا ، ولكن فى كل من فترتى ما بعد الحرب كانت السياسة الجمركية تحول دون الانشاء المنشود

ومن الواضح أن العقبة الرئيسية فى طريق الوحدة السياسية العالمية وجود الدول التى تمارس وظائف أشبه بالحواجز فى مصالح سكانها القصيرة الأجل . ولنا فى المشروعات التى لا حصر لها والتى تقدم بها واضعوها للتغلب على هذه العقبة دليل واف على الاعتراف بها . ويكمن خطأ معظم المدافعين عن هذه المشروعات فى أنهم يطالبون بتطبيقها بسرعة أكثر مما ينبغى ، ولا يدركون أن التنوع فى تنظيم الدول جاء نتيجة عملية طويلة من التكيف ، وأن التقاليد تناضل نضال المستميت ، وأن الناس « يبقون التاريخ حيا فى أذهانهم » . ان نظاما عالميا جديدا يعنى ثورة عظيمة جدا فى الشئون الداخلية تقبل بسرعة ــ وانه لهذا السبب اعتبرنا هنا أن كلا من عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة تجربة . فهما ليستا ترياقا يشفى جميع العلل ويحل المشكلات العالمية بين عشية وضحاها . فليس سوى الخيالى أو المثالى المندفع ، هو الذى يمكن أن يتوقع نجاحهما فى أول محاولة . ذلك أن الالمام بالجغرافيا السياسية الداخلية للدول يوحى بأن نظاما عالميا ناجحا كل النجاح لن يتحقق الا عن طريق عملية تعديل بطيئة تجعل تضحية كل دولة بشىء من سلطات سيادتها أمرا ضروريا . وهذا بدوره يتطلب نمو رأى عام مطلع مساعد ، لأن النظام الجديد اذا لم يقبل بحرية فليس من المحتمل أن يكتب له البقاء

وهنا نجد مجالا لذكر اقتراحين ختاميين : أولهما ، أن ازالة الخوف من الحرب قد يسهل نمو نظام عالمى جديد ، ذلك لأن كثيرا من الحواجز التى تقيمها الدول هى نتيجة السياسة القائمة على الخوف والريبة من العدوان. ان العالم لو قضى قرنا واحدا فى سلام فقد يجد الجيل الذى بعد الجيل القادم انه يعيش فى مجتمع عالمى منظم أزيلت منه مخاطر الحروب الشاملة المتكررة . ومع انه صحيح أن الحربين العالميتين الماضيتين قد كان لهما بلا

شك أثر دافع على عقول الناس فيما يتعلق بالترتيبات السياسية الجديدة فى العالم ، ولكنهما قد أظهرتا بكل تأكيد عدم جدوى محاولة فرض نظم جديدة بالقوة العسكرية . أما الاقتراح الثانى فهو أن الهدف النهائى وهو تحقيق الصلات الحرة بين كل الشعوب ، من بيض وملونين ، قد يسهل الوصول اليه بعد تجربة تقسيم الدول الى مجموعات اقليمية كالتى أشرنا اليها فى الفصل الرابع من هذا الكتاب

على أن هناك صعوبات عظيمة حتى فى ترتيبات كهذه ، فانه ليس من السهل تعديل الاتفاقات والمعاملات التجارية ، كما ظهر من مؤتمر التعريفة الجمركية المنعقد فى جنيف فى عام ١٩٤٧ ، كما أن اتحادات الجمارك تتطلب مزيدا من التغييرات فى الشئون الداخلية أكثر مما يظن عادة . على أن الكثير يتوقف على مقدار النجاح الذى تحرزه الدول الفردية فى التغلب على العواصف الاقتصادية التى تجابهها خلال الخمس الى العشر السنين القادمة . فاذا أمكن التغلب على الآثار التى ترتبت على حربين عالميتين فى جيل واحد ، فان بقاء الدول باعتبارها وحدات مستقلة قد يستمر مدة طويلة ، ولكن هذا لن يغير العامل الأساسى وهو أن النظام السياسى الحالى ، اذا جاز أن تطلق عليه هذه التسمية ، غير كاف لمجابهة ما يتطلبه مجتمع عالمى متحد . ان المسرح معد لتمثيل أكبر مسرحية فى التاريخ . وأما القائمون بالادوار فى هذه التمثيلية فهم أرباب السياسة فى كل الأمم . أما الاثر المتبادل للقوى العاملة فى المسرحية فتكيفه الحالة الطبيعية للمسرح سواء أكان اعداد المنظر الخاص مكانه لندن ، أم واشنطون ، أم موسكو .